

الصندوق

العدد 109 سبتمبر - ديسمبر 2021



الصندوق الكويتي للتنمية
Kuwait Fund

الصندوق الكويتي يحتفي بيوم الأمم المتحدة

۱۱/۲۰

یوم الطفل العالمی

المحتويات

نشرة شهرية تصدر في دولة الكويت
عن الصندوق الكويتي للتنمية تهتم
بشؤون التنمية في العالم

رئيس التحرير

مروان عبدالله ثنيان الغانم

إشراف

طارق المنيس

مدير التحرير

منى العياف

أسرة المجلة

أحمد حيدر

فاطمة العتيبي

محمد المؤمن

تصوير

ناصر الأذينة

فاطمة التركيت

حوراء عريان

عبد الوهاب الفرخان

دلال الصانع

التصميم والخراج

أحمد حيدر

محمد المؤمن

كوثر البهبهاني



المقالات والتقارير والآراء المنشورة في
هذه النشرة تعبر عن وجهة نظر كاتبها،
ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصندوق، وفي
حالة الاقتباس لابد من الإشارة للمصدر

المراسلات: بإسم مدير تحرير النشرة
ص.ب 2921 الصفاة 13030 الكويت

تلفون: 22999600

فاكس: 22999690

البريد الإلكتروني:

MEDIA@KUWAIT-FUND.ORG

4

اتفاقيات

الصندوق الكويتي يوقع اتفاقيتي منحة وقرض مع الأردن
بقيمة 80 مليون دولار امريكي

الأخبار

8

ممثل صاحب السمو الأمير يستعرض اسهامات الصندوق
في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية في العالم

17

مقابلات

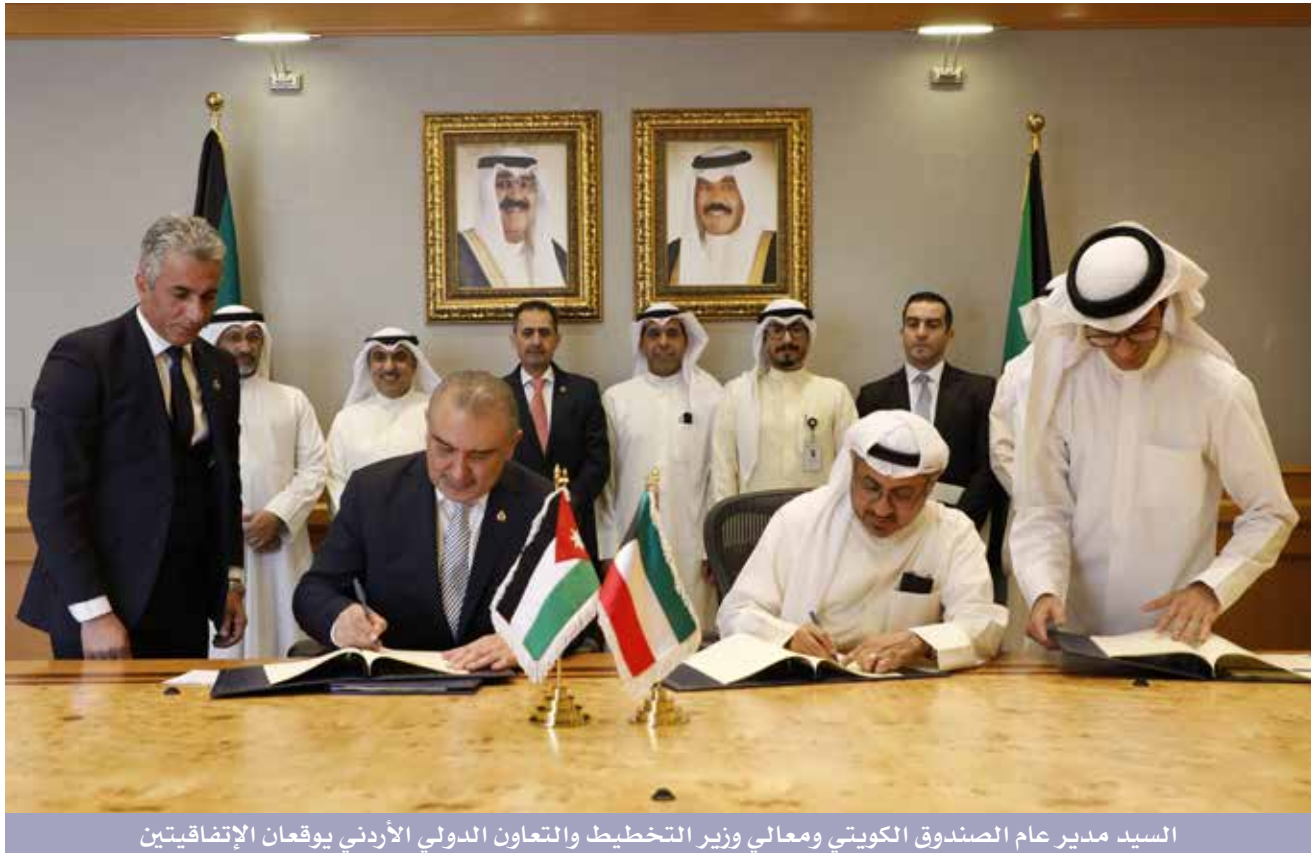
ربيعان: الصندوق الكويتي للتنمية شريك
استراتيجي في دعم اللاجئين والقضايا الإنسانية

عون عربي

24

صندوق قطر للتنمية يتبرع بـ 10 ملايين دولار
أمريكي ويوقع اتفاقية شراكة مع التحالف
العالمي للقاحات والتحصين

الصندوق الكويتي يوقع اتفاقيتي منحة وقرض مع الأردن بقيمة 80 مليون دولار امريكي



السيد مدير عام الصندوق الكويتي ومعالي وزير التخطيط والتعاون الدولي يوقعان الإتفاقيتين

تهدف المنحة إلى الإسهام في دعم الأردن في الاستجابة لاحتياجات اللاجئين السوريين، إذ قام الصندوق الكويتي بالمساهمة في ثلاثة منح سابقة نيابة عن دولة الكويت للاستجابة لاحتياجات اللاجئين السوريين في المملكة. وتختص هذه المنحة الرابعة بالاستجابة الصحية لاحتياجات اللاجئين السوريين في الأردن من خلال إعادة تأهيل مستشفى الملك المؤسس واستحداث أقسام طبية في مستشفيات أخرى.

تجدر الإشارة إلى أن المنحة المذكورة تأتي ضمن التزامات دولة الكويت في مؤتمر بروكسل الثالث لدعم مستقبل سوريا والمنطقة المنعقد في العاصمة البلجيكية بروكسل (12 - 14 مارس 2019) بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي لدعم اللاجئين السوريين. وفي إطار هذه المبادرة وكجزء من تعهد دولة الكويت، كانت حصة الصندوق الكويتي منها 127.5 مليون دولار أمريكي.

وتساهم المنحة بشكل مباشر في تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة والذي يهدف إلى الصحة الجيدة

وقع الصندوق الكويتي للتنمية على اتفاقيتي منحة وقرض مع المملكة الأردنية الهاشمية بقيمة إجمالية 80 مليون دولار امريكي، بحيث يقدم الصندوق بمقتضاهما منحة قيمتها 20 مليون دولار أمريكي لاستكمال مشروع إعادة تأهيل المباني القديمة واستحداث أقسام جديدة في مستشفى البشير ومشروع مستشفى الملك المؤسس عبدالله الجامعي للإسهام في خطة الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين.

ويقدم الصندوق كذلك قرض مقداره 18.2 مليون دينار كويتي (حوالي 60 مليون دولار أمريكي) للإسهام في تمويل مشروع ميناء الشيخ صباح الأحمد للغاز الطبيعي المسال.

وقع اتفاقيتي المنحة والقرض نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية السيد مروان عبدالله ثنيان الغانم، المدير العام، في حين وقعهما نيابة عن المملكة الأردنية الهاشمية معالي السيد ناصر الشريدة، وزير التخطيط والتعاون الدولي.



ميناء الشيخ صباح الأحمد للغاز الطبيعي المسال في العقبة

وكذلك تحقيق الهدف السابع عشر الذي يسعى إلى "تنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة".

ويمثل قرض الصندوق الكويتي المشار إليه القرض التاسع والعشرون الذي يقدمه الصندوق للأردن، حيث سبق أن قدم الصندوق إلى الأردن 28 قرضا بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 191.6 مليون دينار كويتي (حوالي 651 مليون دولار أمريكي) سحب منها حوالي 170.6 مليون دينار كويتي، وسدد منها حوالي 91.3 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 55 بالمئة من إجمالي المسحوب كما في 2021/11/11.

علاوة على ذلك، قدم الصندوق ثلاث معونات فنية وأربعة منح بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 3.5 مليون دينار كويتي، سحب منها حوالي 3.1 مليون دينار كويتي.

كما قدمت حكومة دولة الكويت منحة واحدة، وذلك في إطار برنامج الدعم المقدم من دول مجلس التعاون، بقيمة 1.250 مليار دولار أمريكي، سحبت بالكامل.

والرفاه، وكذلك تحقيق الهدف السابع عشر الذي يسعى إلى "تنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة".

أما فيما يخص اتفاقية القرض لتمويل مشروع ميناء الشيخ صباح الأحمد للغاز الطبيعي المسال فيهدف إلى دعم الإقتصاد الوطني للأردن وتحقيق أهدافه الإستراتيجية المتمثلة في معالجة أزمة عدم إستقرار منظومة توفير الطاقة الأولية التي تعاني منها البلاد، وذلك من خلال إستيراد الغاز الطبيعي المسال لتوفير مصدر إضافي لتلبية الطلب الحالي والمتوقع على الغاز الطبيعي، مع تحقيق تدفق مستمر للغاز في حالة إنقطاع المصادر الأخرى، وذلك بأسعار تنافسية تساعد على خفض تكاليف إنتاج الطاقة الكهربائية. كما يهدف المشروع إلى تعزيز القدرات اللوجستية وتطوير منطقة العقبة الإقتصادية.

ومن المؤمل أن يحقق المشروع الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة والذي يسعى إلى "ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة"، والهدف التاسع الخاص بإقامة بنى تحتية جيدة النوعية ومستدامة،

للإسهام في دعم مشروع تطوير الخدمات الصحية للاجئين السوريين في الأردن

الصندوق الكويتي يوقع اتفاقية منحة مع مفوضية اللاجئين بقيمة 1.9 مليون دولار امريكي



السيد مدير عام الصندوق الكويتي وممثلة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعد توقيع الاتفاقية

وقع اتفاقية المنحة نيابة عن الصندوق الكويتي السيد مروان عبدالله ثيان الغانم، المدير العام، في حين وقعته نيابة عن المفوضية السامية السيدة نسرین ربيعان، ممثلة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى دولة الكويت.

من جانبه، أكد السيد/ الغانم عن تضامن دولة الكويت الممتد مع اللاجئين السوريين، وعن الدعم المستمر والتقدير الذي يوليه الصندوق للشراكة الهامة مع مفوضية اللاجئين للمساعدة في تحسين الظروف المعيشية للاجئين السوريين في الأردن والمنطقة بوجه عام، معرباً عن الفخر "بشراكتنا مع مفوضية اللاجئين ونتطلع إلى استمرار هذه العلاقة القوية في المستقبل".

وقال: "إننا ندرك الظروف المعيشية القاسية التي يواجهها اللاجئون والتي ازدادت قسوة بفعل الجائحة الحالية، ويسرنا أن

وقع الصندوق الكويتي للتنمية اتفاقية منحة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بقيمة 1.9 مليون دولار امريكي للإسهام في دعم مشروع تطوير الخدمات الصحية للاجئين السوريين في المملكة الأردنية الهاشمية.

تهدف الاتفاقية إلى تعزيز قطاع الخدمات الصحية للاجئين السوريين في مخيمي الأزرق والزعتري في الأردن، وذلك عبر تطوير وسائل التشخيص وتوفير العلاج للحالات الصحية الحادة والمزمنة، إضافة إلى افتتاح عيادة للأسنان.

وستساهم المنحة في تعزيز قدرة المفوضية على التصدي لجائحة كوفيد-19 عبر تنفيذ حملات توعية حول الإجراءات الوقائية وتقديم العلاج المطلوب بالتنسيق مع وزارة الصحة الأردنية.

وأضافت "بفضل شراكتنا المستمرة منذ عام 2016، فقد تمكنت المفوضية من توفير الخدمات والمساعدات لآلاف اللاجئين والنازحين قسراً في كل من سوريا والعراق والأردن".

وقد سبق أن قدم الصندوق الكويتي للمفوضية السامية منحة قدرها 3.0 مليون دولار أمريكي في عام 2016 للإسهام في دعم خطة الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين في الجمهورية اللبنانية وذلك للتخفيف من أزمة تدفق اللاجئين السوريين في البلدان المستضيفة.

كما قدم الصندوق للمفوضية منحتين بقيمة 10 مليون دولار أمريكي في عام 2018 و2.6 مليون دولار أمريكي في عام 2020 للمساهمة في تحسين الظروف المعيشية للاجئين السوريين في إقليم كردستان بشمال العراق.

نقدم هذه المساهمة التي ستساهم في تحسين قدرة اللاجئين على الحصول على الرعاية الصحية التي هم بأمس الحاجة إليها.

وأضاف السيد/ الغانم ان الصندوق الكويتي قدم مساهمات إجمالية بلغت حوالي 378 مليون دولار أمريكي خلال السبع سنوات الأخيرة لدعم اللاجئين السوريين والمجتمعات المستضيفة لهم في لبنان، والأردن، والعراق، وتركيا ومصر.

من جهتها، أثنت السيدة/ ربيعان على الشراكة الإنسانية القائمة وعن امتنانها للمساهمة الكريمة المقدمة من الصندوق، قائلة: "إننا فخورون للغاية بالثقة والشراكة مع الصندوق الكويتي للتنمية، ونعبر عن امتناننا لهذه المساهمة الكريمة والتي تأتي في الوقت المناسب والهادفة لدعم قدرة الآلاف من اللاجئين على الحصول على الرعاية الصحية في مخيمي الأزرق والزعتري في الأردن في ظل احتياجات متزايدة يومياً".



مخيمات اللاجئين السوريين في الأردن

خلال مشاركته في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بغلاسكو

ممثل صاحب السمو الأمير يستعرض اسهامات الصندوق في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية في العالم

أكد ممثل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح - سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح ان لدولة الكويت اسهامات مميزة اقليميا ودوليا للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية في العالم.

وقال الشيخ صباح الخالد أثناء القائه كلمة دولة الكويت بمؤتمر الأطراف السادس والعشرون لاتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ الذي عقد في مدينة (غلاسكو) الأسكتلندية بالملكة المتحدة، ان الصندوق الكويتي للتنمية قام بتخفيف التداعيات البيئية الناجمة عن انحسار بحر (آرال) الواقع في آسيا الوسطى، وبحيرة (كوري) في جمهورية غانا، والحد من الاشعاعات الناجمة عن انفجار مفاعل (تشرنوبل) والتي امتدت آثارها الى جميع مناطق العالم ومنها الكويت.

المتجددة واستبدال الوقود الاحفوري بالغاز المسال لضمان استدامة امدادات الطاقة للأجيال القادمة وقد قطعنا شوطا كبيرا وبشكل طوعي ومدروس وبحسب الامكانيات المتاحة لنا لإعادة تأهيل منشآتنا النفطية والصناعية والتوجه الى مصافي تكرير النفط الحديثة لإنتاج الوقود البيئي النظيف".

واكد ان الكويت تسعى لتبني استراتيجية وطنية خفيفة الكربون حتى عام 2050 مبنية على مبادئ الاقتصاد الدائري للكربون والعمل على تعزيز الحد والتخلص واعادة استخدام وإعادة تدوير غازات الدفيئة، بالإضافة الى سن التشريعات والقوانين ذات العلاقة بالحد من الانبعاثات والتكيف مع آثارها السلبية على المستوى الوطني وذلك تماشيا مع الالتزامات البيئية المحلية والاقليمية والدولية.

واضاف الشيخ صباح الخالد ان الكويت اولت أيضا اهتماما كبيرا لزيادة المحميات الطبيعية لتصل الى 15 بالمئة من اجمالي مساحة الدولة، بالإضافة الى زراعة نبات المانجروف في السواحل والجزر الشمالية من الكويت بهدف حجز وتخزين الكربون.

وشدد على ان ظاهرة تغير المناخ تعد أحد التحديات الخطيرة التي باتت تواجه المجتمع الدولي في الوقت الحاضر، وأصبحت مكافحتها أولوية لكل دول العالم انطلاقا من شعورها بالمسؤولية الجماعية حيث أضحت أبعادها السلبية تشكل تهديدا ليس للبيئة فقط انما لكافة مناحي الحياة الأخرى، منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يتطلب منا جميعا تضافر الجهود لمواجهةها والحد من آثارها والعمل معا من اجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة واهداف اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ وتنفيذ اتفاقية باريس.

وذكر انه ضمن جهوده الاقليمية والدولية، قام الصندوق الكويتي مؤخرا بالمساهمة في تنفيذ مشروع للحد من ظاهرة الغبار والعواصف الرملية والأتربة العابرة للحدود بين دولة الكويت وجمهورية العراق بهدف تخفيض ما يقارب نسبة 40% من فرص حدوثها وهو الامر الذي تعاني منه دول الإقليم كافة ومنها الكويت.

وأشار الشيخ صباح الخالد الى ان الكويت "شاركت بفعالية في برنامج آلية التنمية النظيفة ضمن (بروتوكول كيوتو) ونتطلع للمشاركة في آليات المادة السادسة ضمن اتفاق باريس للمناخ المتعلقة بالآليات السوقية وغير السوقية والتعاون المشترك لتعزيز التنمية المستدامة والسلامة البيئية، والتي نأمل اقرار مبادئ التوجيهية في هذا المؤتمر على ان تكون المنهجيات والمبادئ التوجيهية متماشية مع متطلبات الدول النامية، وتساهم في تنفيذ مساهماتها الوطنية المستقبلية بما يحقق اهدافها للتنمية المستدامة".

علاوة على ذلك، نوه الشيخ صباح الخالد الى ان الكويت، وامثالها منها لبنود اتفاق باريس للمناخ، قامت بتحديث وثيقة مساهماتها المحددة وطنيا حيث تساهم بحزمة المشاريع التنموية، مبنية على رؤية من شأنها تجنب ازدياد غازات الدفيئة بما يعادل نسبة 7.5% من اجمالي انبعاثاتها حتى عام 2035.

وأضاف انه تم اقرار خطط وبرامج التنمية المستدامة على المستوى الوطني من اجل الانتقال الى نظام اقتصادي منخفض الانبعاثات من الكربون المكافئ بناء على توقعات انبعاثاتها المستقبلية في انماط العمل المعتادة للفترة ما بين 2015 و2035.

كما ذكر الشيخ صباح الخالد ان الكويت "تولي اهتماما كبيرا بتنوع مصادر الطاقة في البلاد من خلال ادخال الطاقات



الشيخ صباح الخالد الصباح رئيس مجلس الوزراء وممثل حضرة صاحب السمو أمير البلاد يلقي كلمة الكويت في المؤتمر

الصندوق الكويتي يبحث مع مصر المشروعات التمموية المستقبلية



السيد مدير عام الصندوق خلال اجتماعه مع معالي رئيس مجلس الوزراء المصري

تتمموية جديدة في مصر خلال المرحلة المقبلة "بما يلبي طموحات الأشقاء في مصر".

من جهته، أشاد د. مدبولي بالعلاقات "التاريخية الراسخة" بين بلاده والكويت، معرباً عن تطلع حكومته لتعزيز علاقات التعاون مع الصندوق الكويتي للتنمية "الذي يعد أحد أهم شركاء مصر في التنمية".

وأعرب د. مدبولي عن تقديره للدور البارز الذي يؤديه الصندوق الكويتي في دعم جهود التنمية من خلال تمويل المشروعات التتمموية ذات الأولوية للحكومة المصرية وبصفة خاصة برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء.

وقال ان اجمالي عدد المشروعات التي أسهم الصندوق الكويتي في تمويلها نحو 54 مشروعاً بقيمة حوالي 3.6 مليار دولار امريكي في قطاعات عدة تضمنت الصحة والنقل والزراعة والكهرباء والبتروال والمياه والصرف الصحي.

وأعرب رئيس مجلس الوزراء المصري عن تطلعه الى تعميق الشراكة مع الصندوق الكويتي للتنمية خلال المرحلة المقبلة من خلال المساهمة في مشروعات تنمية جديد.

التقى وفد الصندوق الكويتي للتنمية برئاسة المدير العام السيد مروان عبدالله ثنيان الغانم بمعالي رئيس مجلس الوزراء المصري الدكتور مصطفى مدبولي، وذلك على هامش الزيارة التي قام بها وفد الصندوق لجمهورية مصر العربية لحضور حفل افتتاح محطة معالجة مياه مصرف بحر البقر التي تعد الأضخم من نوعها على مستوى العالم.

واستعرض الطرفان خلال اللقاء العلاقات التاريخية الراسخة بين مصر والكويت، ومجالات عمل الصندوق الكويتي للتنمية في الجمهورية الشقيقة. كما ناقشا المشروعات التتمموية المستقبلية في مصر خلال المرحلة المقبلة.

من جانبه، نقل السيد/ الغانم تحيات سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح ومعالي وزير الخارجية الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد الصباح الى الحكومة المصرية.

وأعرب السيد/ الغانم عن سعادته بزيارة مصر للمشاركة في تدشين مشروعات تنمية والتي تعد "ثمرة التعاون المصري الكويتي لتحقيق التنمية"، مستعرضاً مجالات عمل الصندوق الكويتي للتنمية في مصر خلال المرحلة الماضية.

وأكد حرص الصندوق الكويتي على المشاركة في مشروعات



وفد الصندوق خلال اجتماعه مع معالي وزيرة التعاون الدولي

والثانية من مشروعات برنامج تنمية سيناء، موضحة أن الفترة المقبلة ستشهد المزيد من فرص التعاون مع الصندوق الكويتي وفقاً للأولويات التنموية الوطنية.

وأشارت الوزيرة المشاط إلى استراتيجية عمل وزارة التعاون الدولي، التي تستهدف من خلالها تعزيز العلاقات مع شركاء التنمية من خلال مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية، مضيفاً أن الشراكات التي تنفذها الوزارة مع شركاء التنمية تأتي في إطار رؤية الوزارة لوضع المواطن في محور الاهتمام، من خلال المشروعات التنموية الجارية، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تعد القوة الدافعة للتعاون الإنمائي.

ولفتت إلى أن الشراكات مع الصندوق الكويتي يمكن أن تمثل حافزاً لتعزيز مشاركة القطاع الخاص المصري في تنفيذ المشروعات التنموية في مختلف البلدان التي يتعامل معها الصندوق.

وتطرقت وزيرة التعاون الدولي في حديثها إلى أهم التوصيات الصادرة عن منتدى التعاون الدولي والتمويل الإنمائي، والذي عقدت نسخته الأولى في سبتمبر 2021 تحت رعاية الرئيس السيسي، معربة عن التطلع لمشاركة الصندوق الكويتي في النسخة الثانية من المنتدى عند انعقاده للاستفادة من الخبرات الواسعة لممثلي الصندوق في إثراء الحلقات النقاشية للمنتدى.

من الجدير بالذكر أن إجمالي عدد المشروعات التي ساهم الصندوق الكويتي للتنمية في تمويلها بجمهورية مصر العربية بلغ 54 مشروعاً منذ بدء التعاون في عام 1980، بقيمة نحو 3.6 مليار دولار أمريكي في قطاعات الصحة والنقل والزراعة والمياه والكيمياء والبتروكيمياويات والمعدنية والمياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى عدد 14 منح ودعم فني بقيمة حوالي 48.6 مليون دولار أمريكي.

وذكر أن المشروعات التنموية في شبه جزيرة سيناء تأتي في إطار توجيهات فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي بدعم جهود تنمية سيناء والاستثمار في البنية الأساسية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، مضيفاً أن "هذه المشروعات ساهمت بالفعل في تغيير وجه الحياة في شبه جزيرة سيناء".

بعد ذلك، التقى السيد/ الغانم ووفد الصندوق الكويتي بمعالي وزيرة التعاون الدولي الدكتورة رانيا المشاط حيث استعرضا أهم محاور المشروعات المقترحة بمشاركة الصندوق بها خلال الفترة المقبلة والتي روعي فيها أن تلبي أولويات التنمية التي وضعتها مصر.

وأشاد السيد/ الغانم خلال اللقاء بالطفرة التنموية والمشروعات الكبيرة التي تشهدها مصر، وبالعاصمة الإدارية الجديدة، وبمشروع محطة مصرف بحر البقر "العملاق"، مؤكداً أن الصندوق الكويتي للتنمية شريك أساسي لجمهورية مصر العربية في جهودها الانمائية.

ونوه المدير العام للصندوق إلى أن حجم العمل والدقة والإنجاز في المشروعات العملاقة في مصر منح الشركات المصرية شهادة ثقة تمكنها من العمل في أي مكان بالعالم.

من جهتها، قالت الوزيرة المشاط إن الحكومة المصرية تتطلع بشكل دائم لتنمية علاقات التعاون مع الصندوق الكويتي للتنمية، والذي يعد أحد أهم شركاء مصر في التنمية.

واستعرضت السيدة/ المشاط الموقف الحالي للمشروعات التنموية الجاري تنفيذها بتمويل من الصندوق، وأبرزها مشروعات برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء حيث تضم محفظة التمويل الإنمائي الجارية مع الصندوق 26 مشروعاً بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي.

وأكدت حرص وزارة التعاون الدولي على تكثيف خطط وبرامج التعاون المشتركة مع الصندوق، خاصة في ظل الجهود التنموية الطموحة التي تطبقها الحكومة المصرية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وتطوير البنية التحتية.

وأوضحت أنه من خلال تكامل الجهود مع الصندوق الكويتي، قامت الدولة بتنفيذ العديد من المشروعات بشبه جزيرة سيناء من بينها استكمال طريق النفق شرم الشيخ، واستكمال طريق عرضي (4)، واستكمال مشروع إنشاء منظومة مياه بحر البقر، وإنشاء محطتي تحلية مياه البحر بمدينة رفح الجديدة وبئر العبد الجديدة.

كما أكدت المشاط على أهمية التباحث بشأن إمكانية تعزيز التعاون مع الصندوق الكويتي للتنمية في مشروعات المبادرة الرئاسية لتنمية الريف المصري "حياة كريمة"، وذلك استكمالاً للتجربة المتميزة مع الصندوق في تمويل المرحلتين الأولى

الصندوق الكويتي يشارك في حفل تدشين مشروع محطة معالجة المياه بمصر



السيد المدير العام أثناء زيارة محطة معالجة مياه مصرف بحر البقر

وأشار السيد/ راضي الى انه سيتم نقل المياه المعالجة ثلاثيا من المشروع الى أراضي شمال سيناء لتساهم في استصلاح حوالي 476 ألف فدان وذلك في إطار مشروع قومي لتنمية سيناء وتعزيز منظومة الاستخدام الأمثل للموارد المائية للجمهورية.

ويساهم الصندوق الكويتي في تمويل المشروع، الى جانب الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والحكومة المصرية، في مرحلتيه الأولى والثانية من خلال قروض ميسرة وذلك ضمن برنامج اعمار جزيرة شبه سيناء في مصر.

وتصل مساهمة الصندوق في هذا المشروع التنموي، الواقع شرقي محافظة بورسعيد، الى حوالي 130 مليون دينار كويتي.

شارك الصندوق الكويتي للتنمية، ممثلا بالمدير العام السيد/ مروان الغانم، في حفل تدشين مشروع (محطة معالجة مياه مصرف بحر البقر) في محافظة بورسعيد بجمهورية مصر العربية الشقيقة، وذلك بحضور فخامة الرئيس/ عبدالفتاح السيسي.

واكد المتحدث باسم رئاسة الجمهورية السفير/ بسام راضي في بيان ان (محطة معالجة مياه مصرف بحر البقر) تعد الأضخم من نوعها على مستوى العالم من حيث السعة، مضيفا ان تكلفتها الإنتاجية تبلغ 18 مليار جنيه مصري (حوالي 1.1 مليار دولار امريكي)، في حين تصل طاقتها الإنتاجية الى 5.6 مليون متر مكعب في اليوم.

العليان: تحويل 89 مليون دينار كويتي لمؤسسة الرعاية السكنية بعد إقرار الحساب الختامي للسنة المالية (2020 – 2021)

وفي سياق القضية الإسكانية، بين السيد/ العليان انه ومنذ العام 2003 قام الصندوق باستقطاع ما لا يزيد على 25 % من صافي أرباحه السنوية وتحويلها لصالح المؤسسة العامة للرعاية السكنية، مضيفاً أنه إجمالي ما تم تحويله إلى المؤسسة حتى الآن بلغ حوالي 376 مليون دينار إلى المؤسسة، فيما من المقرر، بعد إقرار الحساب الختامي للسنة المالية 2020-2021 من قبل مجلس الأمة، تحويل المبالغ المستحقة عن هذه السنة المالية والتي تبلغ 89 مليون دينار لصالح المؤسسة.

وذكر أن من أهم ملامح الدور المحلي للصندوق أيضاً الدعم المباشر وغير المباشر للقطاع الخاص الكويتي، ويتجلى ذلك في نواح عديدة في مقدمتها حرصه على تشجيع المكاتب الاستشارية وشركات المقاولات الكويتية على المشاركة في تنفيذ المشاريع التي يمولها الصندوق في الدول المستفيدة من نشاطه الإنمائي، حيث بلغ إجمالي استفادة المكاتب وشركات المقاولات الكويتية منفردة من قروض ومنح الصندوق ومنح الكويت حوالي 569.3 مليون دينار كويتي (حتى يونيو 2021)، بينما بلغ إجمالي استفادتها بالتآلف مع شركات أجنبية حوالي 161.4 حوالي مليون دينار (حتى يونيو 2021).

وأضاف نائب المدير العام أن للصندوق دوراً بارزاً ورائداً في تعزيز التنمية البشرية في الكويت من خلال برنامج تدريب المهندسين والمعماريين الكويتيين حديثي التخرج، الذي أطلقه عام 2004 بهدف تنمية الكوادر الوطنية وإكسابها الخبرة في مسعى لزيادة إمكاناتهم وخبراتهم، وتزويد السوق المحلي بالكفاءات، حيث بلغ إجمالي خريجي البرنامج منذ إنطلاقه حتى سبتمبر 2021 عدد 789 متدرّباً ومتدرّبة.

ونوه عن مبادرة برنامج (كن من المتفوقين) الذي أطلقه الصندوق الكويتي عام 2010 بالتعاون مع وزارة التربية لتوعية الأجيال الجديدة بأهمية التعاون المشترك وضرورة تضافر جهود التنمية بين الدول المختلفة عبر رحلات لطلبة المرحلة الثانوية المتفوقين إلى بعض الدول المستفيدة من مساعدات الصندوق الإنمائية، مشيراً إلى أن الصندوق قام بترتيب زيارات لأكثر من 15 دولة لعدد 264 من الطلاب والطالبات المتفوقين.



السيد نضال العليان

أوضح نائب مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية السيد نضال العليان أن الصندوق، وعلى مدى أكثر من نصف قرن، ساهم بدور فاعل وجهود واضح في دفع مسيرة التنمية الإقليمية والعالمية كأول مؤسسة تنموية من نوعها في المنطقة.

وأشار السيد/ العليان إلى أنه منذ بداية العقد الجديد، أصبح الصندوق الكويتي أكثر تفاعلاً مع المستجدات وتطورات التنمية المجتمعية المحلية بما يتماشى مع ما يقوم به من جهود تنموية في العالم النامي.

وأكد أن الصندوق يقوم بتعزيز مسؤوليته الاجتماعية محلياً من خلال مساهمته في العديد من الأنشطة والمبادرات الاجتماعية والاقتصادية المحلية لدعم جهود التنمية داخل الكويت وبما لا يخل بمهمته ورسالته الأساسية.

وذكر السيد/ العليان أن أحد أبرز هذه المساهمات جاءت في عام 2002 حيث تم الاتفاق بين بنك الائتمان الكويتي (بنك التسليف والادخار سابقاً) والصندوق الكويتي على إصدار البنك سندات لصالح الصندوق بمبلغ 500 مليون دينار للمساعدة على تلبية الطلبات الإسكانية وبفائدة 2 % سنوياً لمدة 20 عاماً.

الصندوق يساهم في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين السعودية ومصر بمبلغ 30 مليون دينار كويتي



مشاركة الصندوق الكويتي في مراسم توقيع اتفاقية الربط الكهربائي بين السعودية ومصر عبر التواصل المرئي

ويسهم في التمويل الى جانب الصندوق الكويتي للتنمية كل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، والبنك الإسلامي للتنمية، بالإضافة الى جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، حيث سيسهم المشروع في تبادل 3,000 ميغاواط في أوقات الذروة بين مصر والسعودية التي تختلف بفارق ثلاث ساعات بين البلدين.

الشركة المصرية لنقل الكهرباء والشركة السعودية لنقل الكهرباء وتبلغ مساهمة الصندوق في تمويل المشروع حوالي 30 مليون دينار كويتي.

وشارك السيد/ مروان الغانم، مدير عام الصندوق مراسم توقيع اتفاقية الحزم الخاصة لمشروع الربط الكهربائي بين السعودية ومصر في القاهرة، بالإضافة إلى حضور السيد/ وليد البحر مدير إدارة العمليات في الصندوق وعدد من المسؤولين.

شارك الصندوق الكويتي للتنمية مراسم توقيع عقود الحزم لتمويل الربط الكهربائي بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر لتبادل القدرات الكهربائية.

وتأتي مساهمة الصندوق الكويتي في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين مصر والسعودية بموجب اتفاقية القرض رقم 926 الموقعة في 22 نوفمبر 2015.

وتم توقيع عقد القدرات الكهربائية بين البلدين بمقدار 3,000 ميغاواط بين

وفد الصندوق الكويتي يختتم زيارة للسودان بعد مناقشة قضايا التعاون التنموي



وفد الصندوق الكويتي برئاسة السيد/ عبدالله المصبيح خلال اجتماعه مع معالي وزير المالية السوداني السيد جبريل إبراهيم

وفي السياق ذاته، صرح السيد/ محمد غازي، القائم بأعمال السفارة الكويتية في الخرطوم، ان ما تم إنجازه خلال زيارة وفد الصندوق للسودان التي استمرت لمدة أسبوع "يؤكد متانة العلاقات بين البلدين ودعم الكويت المتواصل لجهود السودان الوطنية في التنمية والاستقرار وتنفيذ المشروعات الاستراتيجية المهمة لصالح الشعب السوداني الشقيق".

كما أبدى السيد/ غازي أمله في أن تسهم النتائج التي خرجت بها الاجتماعات المكثفة لوفد الصندوق مع جميع الجهات ذات الصلة بالخرطوم في خدمة الشعب السوداني.

وأضاف "أننا واثقون بأن الدور الكويتي تجاه السودان الشقيق سيتواصل بإذن الله تعالى لكل ما فيه خير السودان وأهله وكل ما يحقق مصلحة البلدين ويُلبي تطلعات شعبيهما الشقيقين".

في نادي باريس في يوليو الماضي، مؤكداً أن "الصندوق الكويتي لا يقوم بإلغاء أو شطب قروضه المتعاقد عليها أو فوائدها المستحقة".

وأوضح أن الزيارة تأتي أيضاً لمتابعة المديونية والقروض الموقعة سابقاً والتي يجري العمل عليها إلى جانب بحث المشاريع المستقبلية.

من جهته، أعرب معالي وزير المالية السوداني السيد جبريل إبراهيم عن ترحيبه بالاستثمارات الكويتية في بلاده "بشكل يحقق منفعة البلدين"، مشيراً إلى أن بلاده يتطلع لتسوية ديونه مع الكويت بوصفها "أكبر دائن خارج نادي باريس".

وأشار الوزير إبراهيم إلى قرار بتأجيل التوقيع على اتفاق مع الصندوق الكويتي للتنمية والاكتفاء بمحضر اجتماع لإجراء مزيد من النقاشات حيث سيجري استكمالها في الكويت خلال الفترة القادمة.

اختتم وفد من الصندوق الكويتي للتنمية زيارة لجمهورية السودان بعد مناقشة قضايا بشأن التعاون التنموي بين الصندوق والخرطوم ومطابقة أرصدة متأخرات الديون في إطار مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (هيبك) واستئناف استكمال تنفيذ المشروعات الممولة من الصندوق.

وقال السيد/ عبدالله المصبيح، نائب مدير إدارة العمليات لشؤون الدول العربية بالصندوق الكويتي للتنمية السيد عبدالله المصبيح أن الصندوق "يسعى لتخفيف عبء مديونية السودان في إطار المبادرة الدولية (هيبك) من خلال إعادة جدولة مديونيته وذلك بعد تأهله لنقطة القرار وفقاً للمبادرة".

وأشار المصبيح إلى أن زيارة السودان تأتي بعد تأهل الخرطوم لنقطة القرار من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين وبعد نجاح مفاوضات تخفيف الدين مع الدول الأعضاء

الصندوق الكويتي يمول بناء مركز أممي لتسجيل اللاجئين في شمالي العراق



سعادة الدكتور عمر الكندري، القنصل العام لدولة الكويت في أربيل يضع حجر الأساس لمشروع مبنى مركز تسجيل اللاجئين

وأوضحت أن المركز سيتحول في المستقبل إلى مركز وحيد لتسجيل اللاجئين إضافة إلى تقديم الحماية والمساعدة القانونية والخدمات المجتمعية للاجئين في عموم الإقليم.

من جهته، تقدم السيد/ ريبز أحمد، وزير الداخلية بحكومة إقليم كردستان، بالشكر والتقدير لدولة الكويت على ما تقدمه من مساعدات قيمة للاجئين والنازحين بإقليم كردستان العراق، مضيفاً بأن تلك المساعدات دعمت حكومة الإقليم إلى حد كبير في تقديم الخدمات للاجئين.

ودعا السيد/ أحمد دولة الكويت والدول المانحة إلى مواصلة تقديم المساعدات للإقليم من أجل تقديم الخدمات للاجئين والنازحين في الإقليم في الظروف الصعبة التي يمر بها.

ولفت إلى أن المركز يقدم خدمات متكاملة تغني اللاجئين عن مراجعة أكثر من دائرة حكومية وأمنية.

هذا وكان الصندوق الكويتي للتنمية قد أبرم في عام 2017 اتفاقية منحة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لتوفير منحة بقيمة عشرة ملايين دولار أمريكي لتمويل مشروع المفوضية لتحسين الأحوال المعيشية بمخيمات اللاجئين السوريين في شمالي العراق.

وعلى مدى الأعوام الماضية وضعت الكويت بصمتها الإنسانية للوقوف مع الشعب العراقي من خلال فعاليات حملة الكويت بجانبكم منذ انطلاقتها في عام 2015 وقدمت الدعم لقطاعات الإغاثة والصحة والتربية.

ويستضيف إقليم كردستان 956,759 نازحاً ولاجئاً منهم 698,902 نازحين عراقيين يقيمون في إقليم كردستان.

وضع سعادة الدكتور عمر الكندري، القنصل العام لدولة الكويت في أربيل، حجر الأساس لمشروع مبنى مركز لتسجيل اللاجئين لبعثة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمحافظة أربيل شمالي العراق بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية.

وقال القنصل الكندري في تصريح صحفي أن المشروع يعد "ثمرة للتعاون بين المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والصندوق الكويتي للتنمية العربية وهي أيضاً ثمرة للمؤتمرات الدولية الإنسانية التي عقدت في الكويت لدعم ومساعدة اللاجئين السوريين في شتى المناطق الموجودين فيها خصوصاً في العراق".

ووصف مركز تسجيل اللاجئين بالمهم كونه يوثق ويسجل جميع ما يتعلق باللاجئين في الإقليم وأثنى على التسهيلات التي قدمتها حكومة الإقليم لإنجاح المشروع.

وأكد أن دولة الكويت ستواصل تقديم الدعم والمساعدة للشعب العراقي في جميع المجالات ليشمل جميع الفئات من النازحين واللاجئين.

من جانبها، قالت ممثلة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين نيكول ابتيك أن المشروع يعد لبنة أساسية للتعاون المتواصل بين منظمات الأمم المتحدة وخصوصاً المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والجهات الخيرية بدولة الكويت ومنها الصندوق الكويتي للتنمية.

وأعربت الممثلة الأممية عن الشكر للكويت ومنظماتها الإنسانية لإبداء التعاون والمساعدة لتحسين الوضع المعيشي للاجئين في العراق.

بحضور سفير دولة الكويت عزيز الديحاني وممثلة الصندوق الكويتي آمنة المصنف

الصندوق يشارك في حفل تكريم الفائزين بجائزة الحسين لأبحاث السرطان في الأردن



شارك الصندوق الكويتي للتنمية، بدعوة من مؤسسة مركز الحسين للسرطان، في حفل تكريم الباحثين العرب الفائزين بجائزة "الحسين لأبحاث السرطان" لعام 2021، والذي أقيم تحت رعاية الملك عبدالله الثاني والملكة رانيا العبدالله، وبحضور أصحاب السمو الملكي الأمير طلال بن محمد والأميرة غيداء بنت طلال.

وشهد الحفل مشاركة سفير دولة الكويت لدى المملكة الأردنية الهاشمية عزيز الديحاني والسيدة آمنة المصنف ممثلة عن الصندوق الكويتي للتنمية.

من الجدير بالذكر أن الصندوق الكويتي قد ساهم في تمويل أنشطة مؤسسة الحسين للسرطان، وهي مؤسسة مستقلة غير حكومية ولا تهدف إلى الربح، من خلال 6 منح بلغت قيمتها الاجمالية 10 مليون دولار أمريكي لعلاج الأطفال اللاجئين من مرض السرطان.

وتسعى المؤسسة لتوفير الموارد اللازمة من المنح والهبات للمساعدة في مقابلة نفقات مركز الحسين للسرطان كمركز متميز للرعاية الشاملة لمرضى السرطان.

وتهدف المنح المقدمة للمؤسسة للمساهمة في دعم وإستمرارية الخدمات الإنسانية التي يوفرها المركز حالياً للاجئين السوريين أو من ينطبق عليهم وصف اللاجئين، وتشتمل تلك الخدمات بشكل أساسي على ما يلي:

1. تشخيص المريض من خلال الفحوصات المخبرية والصور الإشعاعية وعمليات لأخذ الخزع، وتحليل الخزعات.
2. العلاج الذي يتضمن العلاج الكيماوي والعلاج بالأشعة والعلاج الفيزيائي والأدوية وزرع نقي العظم.
3. عمليات جراحية لإستئصال الأورام أو أي عمليات متعلقة بعلاج السرطان.
4. علاج المضاعفات الناشئة عن العلاج.
5. الإجراءات الطبية لتخفيف الألم للمرضى.
6. العلاج التلطيفي.
7. الطوارئ.

يهدف المشروع إلى المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال دمج شبكة الطرق

الصندوق الكويتي يشارك في وضع حجر الأساس لمشروع طريق في غامبيا

المرشد في الصندوق السعودي.

وتبلغ تكلفة المشروع الاجمالية حوالي 95 مليون دولار امريكي، ويهدف المشروع إلى المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في غامبيا، من خلال دمج شبكة الطرق في البلاد.

شارك الصندوق الكويتي للتنمية في حفل وضع حجر الاساس لمشروع طريق (برتل هاردنج) في جمهورية غامبيا.

حضر الحفل كل من نائبة الرئيس الجمهورية الغامبية د. ايساتو توريه والرئيس التنفيذي المكلف السيد سلطان بن عبدالرحمن

أشادت بدور دولة الكويت في تعزيز العمل الإنساني الدولي ومواقفها الريادية في المجال اللاغاثي والانساني

ربيعة: الصندوق الكويتي للتنمية شريك استراتيجي في دعم اللاجئين والقضايا الإنسانية



ممثلة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى دولة الكويت السيدة نسرين ربيعة تتحدث لمجلة الصندوق

حاورها الزميل محمد المؤمن

في حشد الدعم وابتكار الاستراتيجيات وإيجاد الحلول المثلّية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة من خلال عقد مؤتمرات واجتماعات كبار المانحين التي نظمتها داخل البلاد وخارجها.

وفيما يلي تفاصيل الحوار:

وأشارت السيدة/ ربيعة في حديث مع مجلة (الصندوق) الى ان المشاريع الممولة من قبل الصندوق الكويتي كان لها الأثر الكبير في تخفيف معاناة اللاجئين السوريين في شمال العراق حيث ساهمت في توفير الدفء والأمن والأمان والمياه النظيفة والإضاءة لمخيماتهم وفي تحسين أوضاعهم المعيشية، مشيدة في الوقت ذاته بدور دولة الكويت وقيادتها الحكيمة خلال أزمة اللاجئين السوريين واليمنيين

أكدت ممثلة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى دولة الكويت معالي السيدة نسرين ربيعة ان الصندوق الكويتي للتنمية يعد شريكا استراتيجيا للمفوضية وفي تعزيز جهودها الرامية الى دعم وحماية الأشخاص الذين أجبروا على الفرار من أوطانهم، معربة عن الأمل بمواصلة دعم للاجئين والنازحين والقضايا والملفات الإنسانية التي تقع ضمن اهتمامات المؤسسات مثل سوريا واليمن.



تطعيم اللاجئين السوريين ضد فيروس كورونا

مسكن للإيواء وإنشاء أكثر من 300 مسكن للإيواء والذي يشمل تشييد قواعد خرسانية بالإضافة إلى الخدمات الأساسية الأخرى، والماء والصرف الصحي اللازم، وتشديد قنوات مفتوحة للصرف السطحي في محافظة دهوك بطول حوالي 6,000 متر وتوريد وتركيب معدات تعمل بالطاقة الشمسية لإنارة الطرق داخل (650 وحدة إضاءة) في محافظة دهوك، بالإضافة إلى تعبئة طرق بطول حوالي 25 كيلومتر في محافظة أربيل، وتوريد وتركيب 16 مضخة للماء تعمل بالطاقة الشمسية. واحتفلنا في نوفمبر 2019 بختام أعمال المشروع بمهمة ميدانية في أربيل للقيادة العليا للصندوق متمثلة بمدير عام الصندوق آن ذاك معالي السيد عبد الوهاب البدر وفريقه الموقر، كما شرفنا القنصل الكويتي في أربيل سعادة الدكتور عمر الكندري الموقر. وأقيم حفل ختامي ألقى فيه محافظ أربيل، ومدير مكتب المفوضية في العراق آن ذاك السيد أيمن غرابية والذي يشغل الآن رئيس الممثلة الإقليمية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الكويت منذ انضمامي لها في الأول من سبتمبر 2021.

● تم التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي بين الصندوق والمفوضية في عام 2017 لتمويل مشروع المفوضية لتحسين الأحوال المعيشية بمخيمات اللاجئين السوريين في شمالي العراق. ما آخر التطورات بالنسبة للمشروع وما تم إنجازه؟

ربيعان: وقعت المفوضية مذكرة تفاهم مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بحضور المفوض السامي فيليبو غراندي في عام 2016، كإطار عام ينسق هذا التعاون الإنساني في مساعدة اللاجئين، ومن ثم تم توقيع اتفاقية منحة مع الصندوق الكويتي في 2017 بحضور نائب المفوض السامي لشؤون اللاجئين السيدة كيلي كليمنتس، بقيمة عشرة ملايين دولار أمريكي لتقديم الدعم وتحسين الأحوال المعيشية للاجئين السوريين في شمال العراق، حيث لامست هذه المنحة السخية حياة عشرات الآلاف من اللاجئين السوريين في كردستان العراق، يعيشون في أربيل ودهوك والسليمانية.

واشتمل المشروع على تحسين 1,500

● كيف ترون اسهامات الصندوق الكويتي في تعزيز ودعم جهود المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وأهدافها الإنسانية الرامية لمساعدة اللاجئين والعائدين والنازحين، بما في ذلك اللاجئين السوريين؟

ربيعان: إن العمل الإنساني عمل تكافلي، فلا نستطيع كمنظمة أممية أن ننفذ جميع مشاريعنا لوحدها، فلولا دعم الدول، والحكومات، والصناديق الإنمائية والجمعيات الخيرية والشركاء والأفراد لما كنا قادرين على إغاثة أكثر من 82 مليون لاجئ ونازح وطالب لجوء. فكان لنا الفخر بكون الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أول صندوق تنموي بالمنطقة يوقع مع المفوضية، والتمسنا من فريقه الكثير من التشجيع والتسهيل والإرشاد خلال تنفيذ أول مشروع تم توقيعه في 2017 ليستفيد أكثر من 100 ألف لاجئ سوري من هذه المساهمة. وها نحن نتواجد اليوم في مقر الصندوق الكويتي لتوقيع ثالث اتفاقية منحة للاجئين السوريين في الأردن يستفيد منها صحياً أكثر من 80 ألف لاجئ، كأول اتفاقية أوقعها كممثلة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في دولة

والحمد لله نالت أعمال المشروع وتنفيذه استحسان الوفد الرسمي لدولة الكويت، وتم توقيع اتفاقية أخرى أثناء جائحة كوفيد-19 في يونيو 2020 لاستكمال الأعمال التوسعية للمشروع بقيمة 2.6 مليون دولار أمريكي.

● كيف ترون أثر المنح والمشاريع الممولة من الصندوق الكويتي على تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين والنازحين وتخفيف معاناتهم؟

ربيعان: من حسن حظنا أنه يمكننا الاعتماد على شركائنا في دولة الكويت الذين يتمتعون بتأثير كبير وروح عالية من التفاني والعمل حيث يساعدنا هذا على دعم وحماية الأشخاص الذين أجبروا على الفرار من أوطانهم، فأثار التمويل لهذه المشاريع طويلة الأمد، وأن يكون الصندوق جزء كبير من توفير الدفء والأمن والأمان، والمياه النظيفة والإضاءة لمخيمات اللاجئين في شمال العراق كمثال، لاشك أن كان له الأثر البالغ والطيب في نفس كل أسرة وطفل سوري في المنطقة، ولا ننسى كذلك مركز التسجيل هناك الذي تم الاحتفال بوضع حجر الأساس له الأسبوع الماضي الذي سيعمل على حماية حقوق اللاجئين من خلال إصدار هويات لهم، تسمح لهم بالحصول على الخدمات الأساسية من تعليم وصحة ومأوى وعمل.

● ما هي أهداف التعاون المستقبلية بين المفوضية والصندوق؟

ربيعان: تعد المفوضية الصندوق الكويتي للتنمية شريك استراتيجي، ونأمل من خلال هذه الشراكة استدامة هذا الدعم للاجئين والنازحين خاصة في القضايا والملفات الإنسانية التي تقع ضمن اهتماماته مثل سوريا واليمن. فنخطط لترتيب زيارات ميدانية للمشاريع تحت التنفيذ والاجتماعات مع القيادة العليا في المفوضية لعرض هذه التجربة الناجحة كمثال للصناديق الأخرى.

● شهد العالم تفشي جائحة فيروس كورونا في عام 2020، وقد طالت تداعيات الفيروس اللاجئين والنازحين في المخيمات مما أدى الى تفاقم معاناتهم وأوضاعهم المعيشية والصحية. كيف تعاملت المفوضية مع هذه الأزمة، وما أبرز الخطوات والإجراءات التي اتخذت لاحتواء الفيروس وتأمين الرعاية الصحية والطبية للاجئين؟

ربيعان: لاشك أن توالي الأزمات والصراعات والكوارث الطبيعية بالإضافة إلى جائحة كوفيد-19 قد سببت ضغط شديد على مواردنا، وكان لها أثر سلبي كبير في العمل الإنساني وتوصيل مواد الإغاثة في دول ذات بنية تحتية هشة وقدرة اقتصادية ضعيفة، ووعي صحي متواضع من ناحية، ومن ناحية أخرى شح التمويل من الدول المانحة مع نمو الأزمة الاقتصادية التي كانت من أبرز تداعيات فيروس كوفيد-19، وتآكل الإمدادات الإغاثية الإنسانية حول العالم مع توالي الإغلاقات الدولية والمحلية واستمرار الحظر لفترات طويلة.

قد وسّعنا - منذ بداية الجائحة - نطاق عملنا للحفاظ على سلامة اللاجئين والنازحين داخلياً حول العالم. واستجبنا من خلال توفير الدعم المنقذ للحياة، بما في ذلك تعزيز أداء مرافق المياه والصرف الصحي، وإمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية ومواد النظافة، فضلاً عن النقل الجوي لإمدادات الطوارئ وإنشاء وحدات العزل. نحن مستمرين بمراقبة انتشار الوباء وعمل ما يلزم للحد من حالات العدوى. كما نثابر لضمان احترام حقوق النازحين قسراً وحمايتهم، بما يشمل الحق في طلب اللجوء رغم إغلاق الحدود، وضمهم في خطة التطعيم لدى الدول المستضيفة لهم.

في الوقت نفسه، نحن نتصدى لتأثيرات وباء فيروس كورونا الاستثنائية على المستوى الاجتماعي-الاقتصادي وعلى صعيد الحماية، والتي تطال الأشخاص

المضطرين للفرار، في ستة مجالات تم إيلاء الأولوية لها في إطار أنشطتنا:

(1) الحد من جوانب الضعف من خلال المساعدة النقدية، ومد يد العون في تلبية الاحتياجات الأساسية، وتيسير إمكانية الوصول إلى الخدمات..

(2) حماية موارد الدخل وكسب الرزق أو فرص العمل من خلال رأس مال الشركات الناشئة والاستثمار الزراعي لتعزيز الأمن الغذائي.

(3) الوقاية من العنف القائم على نوع الجنس والتصدي له وضمان تمكين النساء والفتيات من الوصول إلى الخدمات رغم حالات الإقفال.

(4) دعم الصحة النفسية والذهنية وتعزيز آليات الاستشارة النفسية.

(5) التواصل والتفاعل مع المجتمعات من خلال الشبكات القائمة والجديدة، وتوفير المشورة والمعلومات المستندة إلى الحقائق.

(6) المساعدة في تعافي قطاع التعليم، بما في ذلك من خلال: إعادة افتتاح المدارس بأمان بموجب البروتوكولات الصحية، والاستثمار في التعليم عن بعد عبر شبكة الإنترنت ودونها، ودعم الفئات الأكثر ضعفاً؛ وبخاصة الفتيات في سن المراهقة.

ملايين اللاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية يعيشون الآن ظروفًا عصيبة تسبب بها الوباء، والمفوضية تناشد للحصول على 924 مليون دولار أمريكي في عام 2021، بما في ذلك 455 مليون دولار أمريكي استجابة للاحتياجات الاستثنائية المترتبة عن التأثيرات الكارثية لفيروس كورونا على الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية وتلك المتعلقة بالحماية.

● ما أبرز الصعوبات والتحديات التي تواجه جهود المفوضية وتحقيق أهدافها الإنسانية في الوقت الحالي؟

ربيعان: في أكثر من سبعة عقود، وخلال تواجدها في 138 دولة، ووجود أكثر من



مخيم اللاجئين السوريين في الأردن

خلال مؤتمرات واجتماعات كبار المانحين التي نظمتها، فالمفوضية حريصة على تعزيز هذه الشراكة الاستراتيجية، وعلى مواجهة التحديات الإنسانية التي جعلتها جائحة كوفيد-19 أكثر تعقيدا، فلم تبخل دولة الكويت في دعم أنشطة المفوضية في دول كثيرة مثل سوريا واليمن والعراق وتركيا ولبنان والأردن وإيران منذ 2013 ولغاية اليوم بحوالي 430 مليون دولار، فكانت دولة الكويت عضو بارز وفعال في نادي كبار المانحين للمفوضية حتى عام 2020، وهذا ليس بغريب على دولة تعد مركزاً للعمل الإنساني العالمي، وعلى سياستها الخارجية المعتدلة.

ولا أنسى هنا البنية التحتية التي أسستها دولة الكويت للقطاع الخاص والجمعيات الخيرية وجمعيات المجتمع المدني والأفراد لدعم أنشطة المفوضية الإنسانية حول العالم.

فأتمنى لدولة الكويت التقدم والازدهار والرخاء لدولة الكويت وشعبها الكريم تحت راية حضرة مقام صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت حفظه الله ورعاه، وولي عهده الأمين سمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله.

حول العالم.

● كيف تقيمون دور دولة الكويت والتزامها في تعزيز العمل الإنساني الدولي، وشراكاتها الاستراتيجية مع المنظمات الإنسانية الدولية، وبالأخص المفوضية السامية لشؤون اللاجئين؟

ربيغان: إن دولة الكويت ذات نهج ثابت ومبدأ راسخ في المشهد الدبلوماسي العالمي في مجال دعم مساعدات الأزمات الإنسانية، ولطالما كانت مثالا للأمن والأمان والسلام والإنسانية، فتحتفل المفوضية بمرور 30 عام على افتتاح مكتبها في دولة الكويت، فهي شريك استراتيجي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ افتتاح مكتبها في 1991، ولقد شهدنا عبر الزمن مواقف الكويت الريادية في المشهد الإغاثي والإنساني الذي لم تفرق فيه مساعداتها في دين أو جنس أو موقع جغرافي، فأصبحت نموذجا يحتذى به.

فكانت لدولة الكويت وقيادتها الحكيمة دور كبير خلال أزمة اللاجئين السوريين واليمنيين، فحشدت الدعم، وابتكرت الاستراتيجيات، وأوجدت الحلول المثلى لتلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة من

16 ألف موظف معظمهم في الميدان، ساعدت المفوضية بحماية وإيجاد الحلول للملايين من الأشخاص مما مكنهم من استئناف حياتهم، فدائما ما وجدت على الخطوط الأمامية للأزمات الإنسانية في العالم، وحالات الطوارئ التي لا حصر لها خلال 72 ساعة، من خلال حشد الدعم والجهود ماديا ومعنويا على المستوى المحلي والعالمي، ومن خلال المؤتمرات والاجتماعات، لمواجهة الأزمات الإنسانية المختلفة حول العالم.

مشكلة اللجوء لم تتوقف منذ تدوين التاريخ، لكن المجتمع الدولي في تحرك مستمر، ولذلك عند تأسيس المفوضية كان من المخطط الانتهاء من مشكلة اللاجئين خلال ثلاث سنوات، إلا انه ومع الأسف الشديد انتهت تلك السنوات الثلاث، ولم ينته عمل المفوضية السامية، بل زادت ولم تقل، وهذا لم يكن تقصيرا من المفوضية ولا لنقص عدد العاملين فيها، لكن لكثرة النزاعات وتشعبها واستمرارها، حيث زادت ميزانية المفوضية بشكل كبير خلال السنوات الماضية، ووصلت لمستويات خيالية، غير أنها لم تحقق يوما جميع متطلبات العمل، ولم تسد بشكل كاف حاجة اللاجئين، فدائما ما كانت الاحتياجات أعلى من الإمكانيات المتاحة. فقد انطلق عمل المفوضية بميزانية ضئيلة قدرها 300,000 دولار أميركي في عام 1950، ولكن مع ازدياد نطاق عملها وحجم مسؤولياتها، ارتفع مستوى الإنفاق وارتفعت بالتالي الميزانية السنوية إلى أكثر من مليار دولار في أوائل التسعينات، لتصل إلى مستوى سنوي جديد بلغ 9.15 مليار دولار أميركي في عام 2021.

فالأعداد في تزايد مستمر من جراء النزاعات، ولم تعد تلك النزاعات تنتهي إلا بعد أن يدفع الأبرياء ثمن هجرة أو نزوحا قسريا، فشهدنا أزمة تلو أخرى أبرزها انفجار لبنان في 2020، وحاليا الأزمة الإنسانية في أفغانستان، لتضاف لأكثر من 12 حالة طوارئ إنسانية أخرى

أكد ان دعم الصندوق ساهم في تخفيف الاثار الناجمة عن استضافة اعداد كبيرة من اللاجئين السوريين

وزير التخطيط الأردني: مساعدات الصندوق الكويتي لها أثر كبير في تمكيننا من تنفيذ المشاريع التنموية والاستراتيجية



معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي في المملكة الأردنية الهاشمية ناصر الشريدة يتحدث لمجلة الصندوق

حاوره الزميل محمد المؤمن

وأشار الوزير/ الشريدة في حديث مع مجلة (الصندوق) إلى أن علاقات التعاون مع الصندوق الكويتي للتنمية مكنت الأردن من الحصول على دعم مميز عبر العقود الماضية لتمويل الأولويات التنموية في عدد كبير من القطاعات في البلاد، مؤكداً ان المساعدات التي وفرتها الصندوق "كان لها الأثر الكبير في تمكيننا من تنفيذ عدد كبير من المشاريع التنموية والاستراتيجية سواء في قطاعات البنية التحتية، التعليم، المياه، الصحة وغيرها بين القطاعات التنموية".

أشاد معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي في المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة السيد ناصر الشريدة بعلاقات التعاون التاريخية التي تجمع بلاده بالصندوق الكويتي للتنمية والعلاقات الأخوية التي تجمع بين الحكومتين والشعبين الشقيقين، مضيفاً ان هذا التعاون المتين والمميز يأتي ترجمة لعمق علاقات الأخوة التي تجمع ما بين جلالة الملك عبدالله الثاني وصاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح.

الخاص من أجل خلق المزيد من فرص العمل وتعزيز الحماية الاجتماعية في البلاد.

وشدد على ضرورة توفير الدعم المطلوب لعدد من القطاعات التنموية الحيوية سواء كانت التعليم أو الصحة أو المياه أو الطاقة حيث ان هناك احتياجات تمويلية كبيرة في هذه القطاعات لا تستطيع موازنات المملكة تلبيتها، معربا عن الأمل في الحصول على المزيد من الدعم من دولة الكويت لتعزيز هذه القطاعات المهمة.

وذكر عددا من المشاريع الاستراتيجية في المملكة التي تحتاج مزيدا من الدعم في الوقت الحالي، أهمها مشروع تحلية مياه البحر في خليج العقبة ونقلها الى محافظة عمان ومحافظات الشمال، بالإضافة الى مشروع انشاء سكة حديد وطنية تربط بين موانئ المملكة في العقبة وبين الموانئ البرية في منطقة الماضونة ومنطقة معان.

وأوضح الشريدة ان مشروع سكة الحديد الوطنية "ستكون مرحلة أولى للبناء عليها في الربط السكك الإقليمي ومشاريع الربط الكهربائي مع عدد من الدول الشقيقة في الجوار، حيث استكملنا الربط مع مصر ولكن هناك حاجة الى استكمال الربط مع العراق ولبنان وفلسطين. هناك أيضا مشاريع البنية

وذكر ان دعم الصندوق الكويتي ساهم بشكل كبير أيضا في تخفيف الآثار الناجمة عن استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين، مبينا ان هناك احتياجات كبيرة بحاجة الى تلبيتها للاجئين السوريين سواء داخل المخيمات او في المجتمعات المستضيفة لهم.

وأعرب عن الأمل في مزيد من التعاون الأردني - الكويتي في هذا السياق، ليس فقط على الصعيد الثنائي ولكن على المستويين الإقليمي والدولي، منوها الى ان "نحن ندرك ان لدولة الكويت دور فاعل على الساحة الدولية ونشد على ضرورة مناشدة المجتمع الدولي أيضا في تحمل مسؤولياته تجاه هذه القضية".

وأكد الشريدة "أن الأردن يقدر ويثمن دائما دور دولة الكويت مع أشقائه العرب، ليس فقط من حيث توفير الدعم والتمويل ولكن أيضا في المواقف المشرفة التي تتبناها الكويت دائما لدعم قضايا أشقائها العرب".

من جانب آخر، ذكر الوزير الأردني ان بلاده يعيش مرحلة انتقالية دقيقة في الوقت الحاضر تتطلب مزيد من الدعم الموجه لترجمة أولوياته الاقتصادية الى برامج ومشاريع وأنشطة، خاصة تلك المتعلقة بتوفير التحفيز والدعم للقطاع



مخيم اللاجئين السوريين في الأردن



ميناء الشيخ صباح الأحمد للغاز الطبيعي المسال في العقبة

وعن الخطوات والإجراءات التي اتخذتها حكومة المملكة لمواجهة انتشار الجائحة وتداعياتها، قال الشريدة "كنا ندرك اننا مررنا بعامين استثنائيين وذلك بسبب جائحة كورونا. هذه الجائحة التي فاجأت الجميع بظهورها في الوقت الذي لم يكن الجميع متحضر للتعامل مع هذا النوع من الوباء. الا ان الأردن أستطاع بحمد الله من رفد قطاعه الصحي وتطوير قدراته وامكانياته للتعامل مع هذا الوباء من حيث السعات السريرية والمتطلبات والمستلزمات الطبية، وأيضا الكوادر الطبية والتمريضية".

وأوضح انه "بالرغم من ان الأردن يشهد في الوقت الحالي موجة جديدة من الجائحة، الا انه ولله الحمد استطعنا، بفضل زيادة قدراتنا في القطاع الصحي، ان نتعامل مع الاصابات بشكل جيد"، مضيفا انه "بدأنا أيضا ببرنامج تطعيم وطني منذ مطلع العام الحالي".

وأكد ان برنامج التطعيم الوطني وفر التطعيمات لكافة المواطنين والمقيمين على الأرض الأردنية، بما فيهم اللاجئين، مشيرا الى انه "وصلنا اليوم الى نسبة مقبولة من التطعيم ونأمل ان يقدم الجميع على التطعيم ليس فقط كحماية للأرواح ولكن حماية أيضا لاقتصادنا الوطني من العودة الى مزيد من الاغلاقات سواء الكلية أو الجزئية والتي عانينا منها خلال الفترة الماضية".

وفي ختام الحديث، أعرب الوزير الشريدة عن سعادته بوجوده في بلده الثاني الكويت، مضيفا ان "هذه الزيارة هي الأولى لي للدول العربية وكانت محطتنا الأولى في الكويت وأنت ترجمة لتوجيهات جلالة الملك للبناء على العلاقات الثنائية المميزة بين الشعبين الشقيقين".

التحتية المطلوبة، خاصة تلك الداعمة للاستثمار والسياحة".

وفي الشأن الاقتصادي، أشار الوزير الى ان هنالك ضرر قائم على عدد من القطاعات الاقتصادية في المملكة حاليا بسبب أزمة انتشار جائحة كورونا في العام الماضي، مثل القطاع السياحي وقطاع النقل وعدد من قطاعات الخدمات الأساسية التي تأثرت بدرجة كبيرة من تداعيات الجائحة وبحاجة الى وقت طويل للتعافي.

وقال ان الجائحة "تسببت بضغطات على مستويات النمو الاقتصادي الوطني في العام الماضي مما أدى الى انكماش اقتصادنا الوطني بحوالي 1.6%، وما زالت مستويات النمو لهذا العام دون المأمول لتمكيننا من التعافي من الآثار السلبية للجائحة".

وبين الوزير الأردني الى ان انتشار الجائحة "أضاف الى التحديات الاجتماعية السابقة في البلاد، حيث ان مستويات البطالة وصلت الى مستوى غير مسبوق بلغت حوالي 25%، وبين الذكور وصلت الى نسبة حوالي 50% وبين الاناث بنسبة تتجاوز 33% وهذا الأمر يشكل مصدر قلق كبير بالنسبة لنا".

وأشار الى ان "نحن ندرك ان الحل اليوم ليس متوفر لدى القطاع العام، ولذلك فانه من المهم ان يعطى القطاع الخاص دور أكبر لإيجاد الحل الاقتصادي خلال المرحلة المقبلة"، مضيفا ان من اهم أولويات الحكومة الأردنية للمرحلة القادمة هو تحفيز وتمكين القطاع الخاص من جذب المزيد من الاستثمارات لخلق فرص العمل المطلوبة في البلاد.

صندوق قطر للتنمية يتبرع بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي ويوقع اتفاقية شراكة مع التحالف العالمي للقاحات والتحصين



وبدورها اعربت المديرية الإدارية لتعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص والتمويل المبتكر في غافي ماري آنج ساراكا ياو عن الترحيب "بهذه المساهمة والشراكة مع صندوق قطر للتنمية، والتي ستتيح المزيد من الوصول إلى اللقاحات خلال السنوات الخمس القادمة.

وقالت ساراكا ياو انه "بناء على النجاح الذي حققناه على مدار 20 عاما بمساعدة الحكومات واستنادا إلى مبدأ المساواة، يحافظ تحالف غافي على التزامه بحماية الجيل التالي والوصول إلى الأطفال الذين لا يحصلون على اللقاحات الروتينية."

وبينت ان هذه المساهمة والشراكة مع صندوق قطر للتنمية ستدعم جهود التحالف في إنقاذ حياة الأطفال وحماية الصحة العامة من خلال تعزيز الوصول إلى التطعيمات والمساهمة في تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، والمتمثل في "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار".

وقّع صندوق قطر للتنمية اتفاقية مدتها خمس سنوات مع التحالف العالمي للقاحات والتحصين (غافي) من خلال تقديم مساهمة بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي لدعم جهود التحالف من أجل وصول اللقاحات بشكل عادل ومستدام إلى البلدان منخفضة الدخل.

وسيدعم صندوق قطر جهود غافي لتعزيز وصول اللقاحات إلى البلدان منخفضة الدخل من خلال هذه الاتفاقية، وسيعمل مع التحالف لضمان وصول خدمات التطعيم إلى الأطفال الذين لم يتلقوا أي جرعة من اللقاحات الأساسية الروتينية.

من جانبه، أشار نائب المدير العام للمشاريع بصندوق قطر للتنمية مسفر الشهبواني الى ان صندوق قط اقام شراكة استراتيجية قوية مع غافي لتقديم الدعم المالي لأفقر دول العالم ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها من خلال اللقاحات، مضيفاً ان بلاده قدمت 10 ملايين دولار أمريكي لدعم برامج التحصين في الفترة بين 2021 و2025.

صندوق أبوظبي للتنمية يمول مشاريع الكهرباء في جزر القمر بقيمة 51 مليون درهم



تلك المشاريع قطاعات مختلفة كالطاقة والتعليم والصحة والمياه والنقل وغيرها من المشاريع الاستراتيجية الهامة التي ساهمت في تحسين مرافق البنية التحتية في البلاد وعملت على تحفيز النمو الاقتصادي.

بدوره، أعرب وزير الاقتصاد والطاقة والسياحة في جمهورية جزر القمر حميدي مسيدي عن الشكر والتقدير لدولة الإمارات وصندوق أبوظبي للتنمية على مساهمتهم في دعم المشاريع التنموية في بلاده، خاصة المتعلقة بقطاع الطاقة.

واكد مسيدي ان "المشاريع الممولة من قبل الصندوق والتي تم تدشينها ستعمل على تعزيز إمدادات الطاقة وتوفير الكهرباء لأكثر من 75 ألف نسمة، حيث تعمل المشاريع على تحسين إنتاج الطاقة الكهربائية مما سينعكس بشكل إيجابي على القطاعات الإنتاجية المتنوعة وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام في البلاد".

وأضاف أن المشاريع ستعمل كذلك على تحديث خطوط الكهرباء وتطوير شبكات النقل لتعزيز موثوقية الخدمة، وإيصالها إلى جميع المشتركين، وفق أفضل المعايير العالمية، مؤكداً أن عملية التحديث ستمكن الشبكة من تلبية جميع احتياجات المشتركين من الطاقة الكهربائية وإيصالها إلى أكثر من 12 ألف منزل في مختلف أنحاء الجمهورية، إضافة إلى تأثيراتها الإيجابية على كلف الإنتاج، حيث تساهم المشاريع في تخفيض كلف إنتاج الكهرباء للسكان والقطاعات الاقتصادية والتجارية.

أعلن صندوق أبوظبي للتنمية عن مساهمته في تمويل مشاريع لدعم قطاع الطاقة الكهربائية في جمهورية جزر القمر بقيمة 51 مليون درهم، والتي تم تدشينها مؤخراً من قبل حكومة جزر القمر.

وقال الصندوق في بيان ان المشاريع تهدف إلى رفع كفاءة إنتاج الطاقة في البلاد وتحديث شبكة نقل الكهرباء عبر توريد وتركيب مولدات جديدة بسعة توليد 12.5 ميغاواط، وتأهيل شبكات التوزيع الحالية لتحقيق التنمية المستدامة في القطاع.

من جانبه، قال مدير عام صندوق أبوظبي للتنمية محمد سيف السويدي "نعمل في صندوق أبوظبي للتنمية على تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين البلدين الشقيقين من خلال تعاوننا المشترك في العديد من المجالات الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة في كافة القطاعات الاقتصادية لدعم مسيرة التنمية الشاملة في البلاد".

وأضاف السويدي ان مساهمة الصندوق في تمويل مشاريع الطاقة تأتي كجزء من أهدافه الرامية إلى دعم إنتاج الطاقة في الدول النامية وتوفير إمدادات كافية من الكهرباء لتصل إلى مختلف المناطق لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للسكان.

وأشار إلى أن صندوق أبوظبي للتنمية مول مشاريع تنموية بقيمة 436 مليون درهم لدعم العديد من القطاعات الحيوية ذات الأثر التنموي والاقتصادي المستدام في جمهورية القمر، حيث غطت

الصندوق السعودي للتنمية يمول مشروع تأهيل مطار بانجول الدولي في غامبيا بقيمة 31 مليون دولار أمريكي



للمشاريع التي تُعنى بتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحسين البنية التحتية الأساسية، مبيناً أن الصندوق السعودي للتنمية عمل منذ تأسيسه عام 1975، على تقديم القروض التنموية لدعم الدول النامية.

وأكد المرشد أن هذه المشاريع التنموية ماهي إلا امتداد للدعم السخي الذي تقدمه المملكة العربية السعودية لجمهورية غامبيا في مختلف القطاعات الحيوية، ويشمل ذلك الدعم 14 قرصاً تنموياً، وخمس منح بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 215 مليون دولار أمريكي.

ومن جهتها، أشادت إيساتو توراي خلال حفل الافتتاح بجهود المملكة العربية السعودية في دعم مشاريع التنمية والبنية التحتية في دول أفريقيا، مشيرة إلى أهمية الدور الكبير الذي تقدمه المملكة من خلال الصندوق السعودي للتنمية في دعم مشاريع التنمية المستدامة في غامبيا، وعلى الأخص مشروع تأهيل وتطوير مطار بانجول الدولي، ومشاريع الطرق، التي تسهم في تطوير البنية التحتية والنمو الاقتصادي.

افتتح الرئيس التنفيذي للصندوق السعودي للتنمية سلطان بن عبد الرحمن المرشد مشروع إعادة تأهيل وتطوير مطار بانجول الدولي في جمهورية غامبيا الذي تم تمويله من قبل الصندوق بقيمة 31 مليون دولار أمريكي، وذلك بحضور نائبة رئيس جمهورية غامبيا إيساتو توراي.

وسيسهم المشروع في رفع القدرة التشغيلية وزيادة الطاقة الاستيعابية لمطار بانجول الدولي بنسبة 43 % ويعزز آفاق التبادل الاقتصادي ونموه وتحسين حياة أكثر من مليوني مستفيد.

وقام كل من نائبة رئيس جمهورية غامبيا والرئيس التنفيذي للصندوق بوضع حجر الأساس لمشروع إنشاء صالة كبار الزوار في مطار بانجول الدولي، وكذلك لمشروع الطرق في العاصمة بانجول.

من جانبه، أشار المرشد إلى أهمية الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال تقديم الدعم التنموي

الصندوق العربي للإنماء يمول مشروع للكهرباء والماء في البحرين بقيمة 33 مليون دولار امريكي



دائماً على قمة أولويات العمل الحكومي، مشيدا بالدور الذي يقوم به الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في دعم المشاريع التنموية في مختلف الدول العربية.

من جانبه، قال وزير شؤون الكهرباء والماء وائل المبارك إن المشروع يساهم في الحفاظ على استمرارية الخدمات التي تقدمها هيئة الكهرباء والماء بكل جودة وموثوقية بما يحقق الأهداف المرجوة، مشيراً إلى أهمية المشروع في مجال البنية التحتية والتي تحقق استدامة الطاقة الكهربائية في مملكة البحرين.

من جهته، قال المدير العام ورئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بدر السعد إن هذه الاتفاقية تجسد التزام وحرص الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على دعم البرامج والخطط التنموية في مختلف المجالات بمملكة البحرين والمساهمة بفاعلية في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة.

وقع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مع مملكة البحرين اتفاقية تمويل ميسر لمشروع إنشاء مركز التحكم الجديد للمراقبة والتحكم في شبكات الكهرباء والماء في البحرين بقيمة 33 مليون دولار أمريكي.

ووقع الاتفاقية من الجانب البحريني وزير شؤون الكهرباء والماء وائل المبارك والرئيس التنفيذي لهيئة الكهرباء والماء البحريني الشيخ نواف بن إبراهيم، وعن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي رئيس مجلس إدارته بدر السعد.

وعلى هامش مراسم التوقيع، أكد وزير المالية والاقتصاد الوطني البحريني الشيخ سلمان بن خليفة أن بلاده ماضية قدماً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لتحقيق التطلعات والأهداف المنشودة، مؤكداً أهمية مواصلة البناء على ما تحقق من إنجازات ترفد أهداف المسيرة التنموية الشاملة.

وأضاف الوزير البحريني أن إقامة مثل هذه المشاريع وفق رؤية شاملة ومتكاملة تصب في مصلحة الوطن والمواطن الذي يأتي



الصندوق الكويتي للسكنية

Kuwait Fund



KuwaitFund



KuwaitFundOfficial

www.kuwait-fund.org